المبادئ القانونية لدوائر الإدعاء العام التابعة للتّاج

إنّ خدمة الإدعاء التابعة للتّاج هي سلطة الإدعاء العام الرّئيسية لإنجلترا وويلز ويرأسها مدير الادعاءات العامّة. ويعدّ المدعي العام (وزير العدل) هو المسؤول عن هذه الخدمة أمام البرلمان.

إنّ خدمة الإدعاء التابعة للتّاج هي منظمة وطنية تتكون من 42 منطقة تمثل كل منها قوة شرطة واحدة ويرأس كل واحدة منها رئيس للإدعاء العام التابع للتاج، حيث تُشّكل مدينة لندن وحدها منطقة قائمة بذاتها. وقد تم تأسيس الخدمة في عام 1986 لأداء دور الإدعاء في القضايا التي تحقق فيها الشرطة.

بالرغم من أن خدمة الإدعاء التابعة للتّاج تعمل مع قوات الشرطة بصورة وثيقة، إلا أنها مستقلة عنها. إنّ مسألة استقلال خدمة الإدعاء التابعة للتّاج لها أهمية دستورية أساسية. حيث أن القرارات التي تُتخذ بشأن العمل المنجز في القضايا بإنصاف ونزاهة تساعد على توفير العدالة لكل من الضّحايا والشهود والمتّهمين والجمهور العام.

تتعاون خدمة الإدعاء التابعة للتّاج في التحقيقات التي يتم إجرائها ومع وكالات الإدعاء الأخرى التابعة لدوائر اختصاص قضائية أخرى.

إنّ مدير الادعاءات العامّة هو المسؤول عن إصدار مجموعة المبادئ القانونية الخاصة بالمدعين العامين التابعين للتاج بموجب المادة 10 من قانون محاكمة المخالفات والجرائم الصادر عام 1985 والذي يقدم الإرشاد حول المبادئ العامّة الذي ينبغي تطبيقها عند اتخاذ قرارات بشأن رفع الإدعاء للدعاوى. هذه هي الطّبعة الخامسة من القانون وهي تحل محل جميع الإصدارات السّابقة. ومن أجل تطبيق أغراض هذه المبادئ القانونية يشمل تعبير "المدّعي التابع للتاج" الموظّفين الملتحقين بخدمة الإدعاء التابعة للتّاج الذين تم تعينّهم بمعرفة مدير الادعاءات العامّة بموجب المادة 7 من القانون والذين يمارسون صلاحياتهم بموجب تلك المادة.

© حقوق النشر محفوظة للتاج 2004
يجب تقديم الطلب لاستنساخ هذه المجموعة من المبادئ القانونية إلى خدمة الإدعاء التابعة للتّاج

1 مقدمة

1.1 إن قرار تقديم شخص ما إلى المحاكمة هو خطوة جدّية. ولذا فإن المحاكمة المنصفة والفعّالة هي من أساسيات الحفاظ على القانون والنظام. وحتى في حالة القضايا الصغيرة يؤثر الإدعاء بشكل جدّي على جميع المعنيين من ضحّايا وشهود ومتّهمين. لذلك، تقوم خدمة الإدعاء التابعة للتاج بتطبيق المبادئ القانونية الخاصة بدوائر الإدعاء العام لكي تتمكن من التوصل إلى قرارات منصفة ومتوافقة بخصوص المحاكمات.

1.2 إن هذه المجموعة من المبادئ القانونية تساعد خدمة الإدعاء العام التابعة للتاج في أن تلعب دورها للتأكد من تنفيذ العدالة. وهي تتضمن معلومات هامة لضبّاط الشرطة وغيرهم ممن يعمل في نظام العدالة الجنائية

وكذلك للجمهور العام. يجب على ضبّاط الشرطة مراعاة تطبيق نصوص هذه المبادئ القانونية عندما يكونوا مسؤولين عن اتخاذ القرارات بخصوص توجيه الاتهام إلى شخص ما بارتكاب جُرم.

1.3 لقد تم وضع المبادئ القانونية أيضا للتأكّد من معرفة الجميع بالمبادئ التي تطبقها خدمة الإدعاء العام التابعة للتّاج عند القيام بمهامها. وبتطبيق تلك المبادئ ذاتها، يقوم كل من يعمل ضمن هذا النّظام بالمساعدة في التعامل مع الضحايا والشهود والمتّهمين بإنصاف، بينما يتم تسيير الإدعاء في القضايا بشكل فعّال.

2 المبادئ العامّة

2.1 إن لكل قضية حيثياتها الفريدة ويجب النظر فيها حسب الوقائع والاستحقاقات الخاصة بها. غير أن هناك مبادئ عامّة تنطبق على الطّريقة التي ينبغي أن يتناول بها المدعين العامين التابعين للتاج كل قضية بشكل منفرد.

2.2 على المدّعين العامّين التحلي بالإنصاف والاستقلالية والموضوعية. ولا ينبغي أن يسمحوا لوجهات نظرهم الشخصية، أياً كانت، حول الأصول العرقية أو القومية أو المعوقات أو النوعية الجنسية أو المعتقدات الدينية أو وجهات النظر السياسية أو الميول الجنسية للمشتبه فيهم أو الضّحايا أو الشّهود بالتأثيّر على قراراتهم. ولا يجوز لهم أن يتأثروا بضغوط غير سليمة أو لا داع لها من أي مصدر كان.

2.3 إنه من واجب المدعين العامين التابعين للتّاج التأكّد من توجيه التهمة الصحيحة للشّخص الصّحيح. وعند قيامهم بذلك، عليهم العمل دائما لصالح العدالة وليس لغرض إدانة المتهم بارتكاب جرم فحسب.

2.4 يجب على المدّعين العامين تقديم التوجيه والنصيحة للمحقّقين أثناء عملية التّحقيق والمحاكمة بأكملها. وقد يتضمن ذلك خطوط التحري ومتطلبات تقديم الأدلة وتقديم المساعدة في أية إجراءات تسبق توجيه الاتهام. سوف تعمل هيئة الإدعاء التابعة للتاج بصورة سباقة من أجل التعرف على و، كلما أمكن ذلك، تصحيح النقائص في الأدلة وإنهاء تلك القضايا التي لا يمكن تقوية حجتها بالتمادي في التحقيق في وقت مبكر.

2.5 إنه من واجب المدعين العامين مراجعة القضايا وتقديم النصح والمشورة بخصوصها وتقديمها للمحاكمة، ذلك لضمان تطبيق القانون بالشكل الصحيح وتقديم جميع الأدلة المعنية إلى المحكمة والتقيد بالتزام الكشف عن الوقائع، طبقا للمبادئ المنصوص عليها ضمن هذه المجموعة من المبادئ القانونية.

2.6 إن خدمة الإدعاء العام التابعة للتاج هي سلطة عامّة لأغراض قانون حقوق الإنسان الصادر عام 1998 . يجب على المدعين العامين أن يطبقوا مبادئ الميثاق الأوروبي المتعلق بحقوق الإنسان طبقا للقانون.

3. اتخاذ قرار مباشرة الدعوى

3.1 في معظم الحالات، تقع على عاتق المدعين العامين مسؤولية وجوب توجيه تهمة ارتكاب جرم إلى شخص ما، وإن صح ذلك، تحديد نوعية ذلك الجرم. يقوم المدعون التابعون للتاج بالتوصل إلى هذه

القرارات وفقاً لهذه المجموعة من المبادئ القانونية ووفقاً لتوجيهات مدير الادعاءات العامة المتعلقة بتوجيه الاتهام. في تلك الحالات حيث ينبغي على الشرطة أن تقوم بتحديد التّهمة، والتي عادة ما تكون تهم بسيطة أو وفي الحالات الروتينية، يتم تطبيق نفس النصوص.

3.2 يتخذ المدعون التابعون للتاج قرارات توجيه الاتهام طبقا لاختبار المبادئ القانونية الكامل (أنظر الجزء 5 الوارد أدناه)، فيما عدا في تلك الظروف المحدودة حيث يُطبق فيها اختبار العتبة أو الحد الأدنى (أنظر الجزء 6 الوارد أدناه).

3.3 يُطّبق اختبار العتبة أو الحد الأدنى في الحالات التي يُقترح فيها إبقاء المشتبه فيه تحت الحجز بعد توجيه الاتهام، ولكن لا تتوفر بعد الأدّلة المطلوبة لتطبيق اختبار المبادئ القانونية الكامل.

3.4 عندما يتخذ المدّعي العام التابع للتاج قرار توجيه الاتهام طبقا لاختبار العتبة، يجب مراجعة القضية طبقا لاختبار المبادئ القانونية الكامل حالما أمكن ذلك عملياً وبصورة معقولة، مع الوضع في الحسبان تقدم التّحقيق.

4. المراجعة

4.1 تتم مراجعة كل قضية تتلقاها خدمة الإدعاء التابعة للتّاج من الشرطة للتأكّد من أنّ قرار مواصلة الإدعاء صحيح. وما لم يُطّبق اختبار العتبة أو الحد الأدنى، تبدأ خدمة الإدعاء التابعة للتّاج في الأداء أو تستمر في مواصلته عندما تمر الفضية بكلتي مراحل اختبار المبادئ القانونية الكامل.

4.2 إن المراجعة هي عملية متواصلة وعلى المدعين العامين الأخذ في الحسبان أي تغيير في الظّروف. وعليهم حيثما أمكن، التحدث مع الشرطة أولاً في حال تفكيّرهم بتغيير الاتهامات أو وقف متابعة القضية. ويجب على المدعين العامين إخبار الشرطة أيضا إذا اعتقدوا بأنّ توفر بعض الأدّلة الإضافية لربما قد يقوّي من القضية. وهذا من شأنه أن يتيح للشرطة فرصة تقديم المزيد من المعلومات التي قد تؤثّر على القرار.

4.3 تعمل كل من خدمة الإدعاء العام التابعة للتاج والشرطة معاً بصورة وثيقة، لكن المسؤولية النّهائية لتقرير توجيه الاتهام أو عدمه أو مواصلة الإدعاء في قضية ما يبقى بيد خدمة الإدعاء العام التابعة للتّاج.

5 اختبار المبادئ القانونية الكامل

5.1 يشتمل اختبار المبادئ القانونية الكامل على مرحلتين. المرحلة الأولى هي مرحلة النظر في الأدّلة. فإذا أخفقت القضية في اجتياز مرحلة النظر في الأدلة لا يجب المضي فيها بغض النظر عن خطورتها أو أهميتها. وإذا لم تجتاز القضية مرحلة الأدلة، يجب على المدعين العامين التقدم إلى المرحلة الثّانية وتقريّر إذا ما كانت هناك ضرورة للمحاكمة من أجل المصلحة العامّة. يتم فيما أدناه توضيح كل من مرحلة الأدلة ومرحلة المصلحة العامّة.

مرحلة الأدلة

5.2 على المدّعين العامين الاقتناع بأن لديهم قدر كاف من الأدلة لإمكانية "التوقع الواقعي للإدانة" ضد كل متهم وعلى كل تهمة تساق إليه في الإدعاء. وعليهم النظر فيما يمكن أن يسوقه الدّفاع في هذه القضية وما هو احتمال تأثير ذلك على قضية الإدعاء.

5.3 إن التوقع الواقعي للإدانة هو اختبار موضوعي. مما يعني أن التوجيه الصحيحّ وفقاً للقانون، لهيئة محلفين أو هيئة قضاء أو قاضي ينفرد بسماع القضية، من شأنه ترجيح إدانة المتهم بالتّهمة المزعومة ضده. وهذا اختبار منفصل عن ذلك الذي يتعين على المحاكم الجنائية تطبيقه بنفسها. إذ أن المحكمة يحب أن تدين المتهم فقط في حالة رضاءها بحيث أن تكون متأكدة من ذنب المتهم في الجرم.

5.4 عند التقريّر بتوفر الأدلة الكافية أو عدمه لإقامة الدعوى أو الإدعاء، يجب على المدعين العامين النظر فيما إذا كانت تلك الأدلة موثوق بها ويمكن استخدامها. سيكون هناك العديد من القضايا التي لا تمثل الأدلة فيها أي سبب للقلق. ولكن ستكون هناك قضايا أيضاً قد لا تكون الأدلة فيها بالقوة التي بدت عليها في بادئ الأمر. وعلى المدعين العامين أن يسألوا أنفسهم الأسئلة التّالية:

هل يمكن استخدام الأدّلة في المحكمة؟

أ) هل من المحتمل أن تستثني المحكمة الأدلة المقدمة؟ هناك قواعد قانونية معينة لربما تعني أن الأدلة التي تبدو ذات صلة لا يمكن تقديمها في محاكمة. على سبيل المثال، هل من المحتمل استثناء الأدّلة بسبب الطّريقة التي جُمّعت بها؟ إذا كان الأمر كذلك، هل هناك أدلة أخرى كافية يمكن أن توفر التوقع الواقعي للإدانة؟

هل الأدّلة موثوق بها؟

ب) هل هناك أدّلة قد تدعم أو تنقص من موثوقية الاعتراف؟ هل تتأثر الموثوّقية بعوامل مثل سن المتهم أو ذكائه أو مستوى فهمه؟

ج) ما هو التّفسير الذي قدمه المتهم؟ هل من المحتمل أن تجده المحكمة موثوقاً في ضوء الأدّلة ككل؟ هل يحتمل تفسيره تفسيراً بريئاً؟

د) إذا كانت هوية المتهم من المحتمل أن تكون موضع تسائل، فهل الأدّلة حول ذلك قوية بدرجة كافية؟

هـــ) هل من المحتمل أن تُضعف خلفية الشّاهد قضية الإدعاء؟ على سبيل المثال، هل لدى الشّاهد أي دافع ربما قد يؤثّر على موقفه أو موقفها تجاه القضية، أو هل هناك إدانة سابقة ذات صلة؟

و) هل هناك مخاوف حول دّقة أو مصداقية شاهد من الشهود؟ هل تستند هذه المخاوف على أدلة أم هي مجرد معلومات لا يدعمها شيء؟ هل هناك أدلة أخرى يمكن الطلب من الشرطة البحث عنها التي قد يمكن أن تدعم أو تنقص من إفادة أو رواية الشّاهد؟

5.5 لا يجوز للمدّعين العامين تجاهل أي دليل بسبب عدم تأكّدهم من إمكانية استخدامه أو من موثوقيته. ولكن يتعين عليهم أن يدققوا النظر فيه عند اتخاذ القرار بإمكانية وجود توقع واقعي للإدانة.

مرحلة المصلحة العامّة

5.6 في عام 1951، أدلى اللورد "شوكروس"، الذي كان المدّعي العام آنذاك، بالتّصريح الكلاسيكي حول المصلحة العامّة، وقد لقي هذا التصريح دعم من خلفه في منصب المدعي العام إلى الآن وجاء فيه الآتي:" لم يسبق وأن كانت القاعدة في هذه البلاد – وأرجو ألا يحدث ذلك أبداً – أن الأفعال الإجرامية المشتبه فيها يجب أن تكون موضوع المحاكمة بصورة أوتوماتيكية". (مناقشات مجلس العموم البريطاني، المجلد 483، عمود 681، بتاريخ 29 كانون الثاني/يناير 1951.)

5.7 يجب اعتبار المصلحة العامّة في كل قضية حيث تتوفر أدلة كافية لإمكانية التوقع الواقعي للإدانة. وبالرغم من أنه قد تكون هناك عوامل تتعلق بالمصلحة العامّة تقف ضد الإدعاء في قضية معينة، فإن الإدعاء غالباً ما ينبغي أن يمضي قدماً ويجب أن تطرح تلك العوامل أمام المحكمة للنظر فيها عند إصدار الحكم. وعادة ما تتم المحاكمة ما لم تكن هناك عوامل تتعلق بالمصلحة العامّة تميل إلى معارضة المحاكمة أكثر من تلك التي تميل إلى صالحها، أو تبدو أكثر ملائمة في جميع ظروف القضية لإبعاد الشّخص عن المحاكمة (أنظر المادة 8 فيما أدناه).

5.8 على المدّعين العامين موازنة العوامل التي تقف في صف أو ضد المحاكمة بشكل حذر وبإنصاف. إن عوامل المصلحة العامّة التي يمكن لها التأثير على إقامة الدعوى عادة ما تعتمد على خطورة الجرم أو على ظروف المشبه فيه. قد تزيد بعض العوامل من الحاجة للمحاكمة لكن ربما قد تكون هناك عوامل أخرى تقترح بأنه من الأفضل اتباع مسار آخر.

إن القوائم التّالية التي تتضمن بعض عوامل المصلحة العامّة الشائعة، لصالح أو ضد المحاكمة على السواء، ليست حصرية. فالعوامل التي تنطبق سوف تعتمد على وقائع كل قضية.

بعض عوامل المصلحة العامّة الشائعة في صالح المحاكمة.

5.9 كلما كان الجرم أكثر خطورة، كلما كان من المرجح أن يحتاج الأمر إلى المحاكمة من أجل خدمة المصلحة العامّة. من المرجح أن تكون هناك حاجة إلى المحاكمة إذا:

أ) كانت الإدانة من المرجح أن ينتج عنها إصدار حكم صارم؛

ب) كان من المرجح أن تؤدي الإدانة إلى أمر بالمصادرة أو إصدار أي أمر آخر؛

ج) تم استخدام سلاح أو التهديد بالعنف أثناء ارتكاب الجرم؛

د) تم ارتكاب الجرم ضد شخص يخدم العامة أو الجمهورّ (مثل، رجال الشرطة أو ضابط السّجن، أو من يعمل بالتمريض)؛

هـــ) كان المتهم يتقلد منصباً له نفوذ أو كان موضع ثّقة؛

و) أظهرت الأدّلة أنّ المتهم كان زعيماً لعصابة أو مدبراً لارتكاب جرم؛

ز) كانت هناك أدلة على أن الجرم قد ارتكب عمداً ومع سبق الإصرار؛

ح) كانت هناك أدلة على أن الجرم قد نفّذته مجموعة من الأشخاص؛

ط) كان ضحيّة الجرم شخصاً ضعيفاً أو تعرض لخوف كبير أو عانى من هجوم شخصي أو ضرر أو إزعاج؛

ك) كان الجرم قد ارتكب في حضور أو على مقربة من طفل؛

ل) كان ارتكاب الجرم بدافع أي شكل من أشكال التّمييز ضد الأصول العرقية أو القومية أو المعوقات أو النوعية الجنسية أو المعتقدات الدينية أو الآراء السياسية أو الميول الجنسية للضحية أو يكون المشتبه فيه قد أظهر عداوة تجاه الضّحيّة بناء على أساس أي من تلك الخصائص؛

م) كان هناك فارقاً ملحوظاً في بين الأعمار الحقيقية أو العقلية للمتهم والضّحيّة، أو إذا هناك أي عنصر من عناصر الفساد؛

ن) كانت الإدانات أو التحذيرات السابقة الموجهة للمتهم لها علاقة بالجرم الحالي؛

س) كان هناك زعماً بأن المتهم قد ارتكب الجرم وهو خاضع لأمر قضائي صادر من المحكمة؛

ش) كانت هناك أسباب للاعتقاد بأن الجرم من المرجح أن يستمر أو يتكرر، على سبيل المثال، وجود تاريخ لتكرار السلوك؛

ف) كان الجرم متفشياً في المنطقة التي ارتكب فيها، ولو أنه ليس جرماً خطيراً في حد ذاته؛ أو

ق) كانت المحاكمة سيكون لها تأثيراً إيجابياً هاماً في الحفاظ على ثقة الجماعة أو المجتمع.

بعض العوامل الشائعة للمصلحة العامّة ضد المحاكمة

5.10 من المستبعد أن تكون هناك حاجة إلى محاكمة إذا:

أ) كان من المرجح أن تفرض المحكمة عقوبة اسمية أو رمزية؛

ب) كان المتهم قد خضع بالفعل لحكم وليس من المرجح أن تسفر عن أي إدانة أخرى فرض حكم أو أمر إضافي، ما لم تتطلب طبيعة الجرم بعينه المحاكمة أو يسحب المتهم الموافقة لأخذ جرم ما في الاعتبار.

ج) كان الجرم قد ارتكب نتيجة لخطأ أو سوء تفاهم حقيقي (يجب موازنة هذه العوامل ضد خطورة الجرم)

د) كانت الخسارة أو الأذى الذي لحق يمكن وصفه بالبساطة وكان نتيجة لحادث واحد عابر، خصوصا إذا كان سبب ذلك هو سؤ التقدير؛

هـ) كان هناك تأخيراً طويلاً بين وقوع الجرم وتاريخ المحاكمة، إلا إذا:

- كان الجرم خطيراً؛
- كان التّأخير من جانب قد سببه المتهم؛
- كان الجرم لم يتم الكشف عنه إلا مؤخرا؛ أو
- كانت طبيعة الجرم معقدة إلى درجة جعلت التحقيق فيه يطول؛

و) كان من المرجح أن يكون للمحاكمة تأثيراً سيئاً على صحة الضّحيّة الجسمانية أو العقلية، مع الأخذ في الاعتبار دائما خطورة الجرم؛

ز) كان المتهم مسناً أو كان يعاني من اعتلال كبير بالصّحة الجسمانية أو العقلية، في وقت ارتكاب الجرم، ما لم يكن الجرم خطيراً أو يكون هناك احتمالاً حقيقياً من إمكانية تكراره. تقوم خدمة الإدعاء العام التابعة للتّاج، حيثما يكون ضرورياً، بتطبيق الخطوط الإرشادية الخاصة بوزارة الداخلية حول كيفية التعامل مع مرتكبي المخالفات المختلين عقلياً. يجب على المدعين العامين موازنة رغبة تحويل المتهمين الذين يعانون من اختلال جسيم في الصّحة البدينة العقلية مع الحاجة إلى حماية الجمهور العام؛

ح) قام المتهم بالتعويض عن الخسارة أو الأذى الذي تسبّب فيه (لكن ينبغي على المتّهمين ألا يتجنّبوا المحاكمة أو التحويل لمجرد أنهم يدفعون التعويضات)؛ أو

ط) كان الإعلان عن تفاصيل القضية على الملأ يحتمل أن يسبب الأذى لمصادر المعلومات أو يمس بالعلاقات الدولية أو الأمن الوطني.

5.11 إن التوصل إلى قرار بخصوص المصلحة العامّة لا يعني فقط مسألة جمع عدد العوامل التي ترد على هذا الجانب أو ذاك. بل ينبغي على المدعين العامين أن يقرّروا ما هي أهمية كل عامل على ضوء ظروف كل قضية ومن ثم يقومون بعمل تقييم إجمالي للحالة.

العلاقة بين الضّحيّة والمصلحة العامّة

5.12 إن خدمة الإدعاء التابعة للتاج لا تتصرف مع الضّحايا أو عائلاتهم بنفس الطريقة التي يتصرف بها المحامون مع من يمثلونهم من زبائن. وتقوم هيئة الإدعاء العام التابعة للتاج بتمثيّل الجمهور العام وليس فقط اهتمامات أي فرد معين. عند وضع المصلحة العامّة بالاعتبار، يجب على المدعين العامين أن يأخذوا في

الحسبان دائماً النّتائج المترتبة على قرارهم بإقامة الإدعاء أو عدمه بالنسبة للضحية، وأي وجهات نظر يُعبّر عنها الضّحيّة أو تعّبر عنها عائلة الضحية. على أية حال، يُترك القرار للمدّعي العام التابع للتّاج.

5.13 من الأهمية بمكان أن يجري إبلاغ الضحيّة بأي قرار من شأنه أن يؤثر بصورة كبيرة على القضية التي يتناولها الإدعاء. ويجب على المدعين العامين التأكد من إتباعهم لأي إجراءات متّفق عليها.

6 اختبار العتبة

6.1 يتطلب اختبار العتبة أو الحد الأدنى أن يقرر المدعين العامين إن كانت هناك على الأقل شبهة معقولة بأن المشتبه فيه قد ارتكب المخالفة أو الجرم، وإن توفرت، إذا كان توجيه الاتهام إلى المشتبه فيه يخدم المصلحة العامّة.

6.2 يطبق اختبار العتبة على تلك الحالات التي لا يكون من الملائم إطلاق سراح المشتبه فيه بكفالة بعد توجيه التّهمة إليه، ولكن الأدلة المطلوبة لتطبيق اختبار المبادئ القانونية الكامل لا تتوفر بعد.

6.3 هناك فترة زمنية قانونية تُحدّد الوقت الذي يجوز للمشتبه فيه البقاء محتجزاً لدى الشرطة قبل أن يتم التوصل إلى قرار إما بتوجيه الاتهام أو بإطلاق سراح المشتبه فيه. ستكون هناك حالات كثيرة أين يمثل المشتبه فيه المحتجز خطراً كبيراً على شروط الكفالة إذا تم إطلاق سراحه، لكن قد لا يتوفر الكثير من الأدّلة في الوقت الذي يتم فيه التوصل إلى قرار توجيه الاتهام. سيقوم الإدعاء العام بتطبيق اختبار العتبة على مثل تلك الحالات لفترة محدودة.

6.4 يتطلب القرار القائم على الأدلة في كل قضية اعتبار عدد العوامل بما في ذلك:

- الأدّلة المتوفرة في ذلك الحين؛
- احتمالات وطبيعة الحصول على أدلة أخرى؛
- معقولية الاعتقاد بأن الأدلة سوف تتوفر؛
- الوقت الذي سوف يستغرق في جمع مثل هذه الأدلة والخطوات المتخذة للقيام بذلك؛
- تأثير الأدلة المنتظرة على القضية؛
- الاتهامات التي ستدعمها الأدّلة.

6.5 للمصلحة العامّة نفس المعنى كذلك الوارد ضمن اختبار المبادئ القانونية الكامل، لكنها ستستند على المعلومات المتوفرة في الوقت الذي تم فيه توجيه الاتهام والذي سيكون في الغالب محدوداً.

6.6 يجب الاحتفاظ بقرار توجيه الاتهام ورفض الكفالة تحت المراجعة. كما يجب تقييم الأدلة المجموعة بصورة دورية للتأكد من أن التّهمة ما زالت ملائمة وأن الاستمرار في الاعتراض على الكفالة له ما يبرره. يجب تطبيق اختبار المبادئ القانونية الكامل حالما كان من المعقول القيام بذلك وبأسرع وقت ممكن.

7 اختيار التهم

7.1 على المدّعين العامين اختيار التهم التي:

أ) تعكس خطورة ومدى الجرم؛

ب) تُعطي المحكمة صلاحيات كافية لإصدار الأحكام وفرض الأوامر القضائية الملائمة بعد الإدانة؛ و

ج) تُسّهل عرض القضية بطريقة واضحة وبسيطة.

ويعني ذلك أن المدعين العامين لربما لا يختارون دائما التهمة الأكثر خطورة أو يواصلون الإدعاء عندما يتوفر الخيار.

7.2 لا ينبغي أبداً أن يمضي المدعين العامين في تقديم تهم أكثر مما هو ضروري للمحاكمة لمجرد تشجيّع المتهم على أن الاعتراف بالذنب في عدد قليل منها. وبنفس الطريقة، لا ينبغي أبداً المضي في تقديم تهمة أكثر خطورة للمحاكمة لمجرد تشجّيع المتهم على الاعتراف بتهمة أقل خطورة.

7.3 لا يجب أن يغير المدّعين العامين التّهمة لمجرد القرار الذي تتخذه المحكمة أو المتهم بخصوص المكان التي ستعقد فيه المحاكمة.

8 التحويل عن المحاكمة

البالغون

8.1 عند التقريّر بوجوب إحالة القضية إلى المحاكم أم لا، يجب على المدعين العامين اعتبار البدائل للمحاكمة. ويمكن، أينما يكون ذلك مناسباً، اعتبار توفر عمليات أو طرق عدلية مناسبة لإعادة التأهيل أو التقويم أو رد الاعتبار.

8.2 تشمل بدائل محاكمة المشتبه فيهم من البالغين التحذير البسيط والتحذير المشروط.

التحذير البسيط

8.3 يجب فقط توجيه التحذيرات البسيطة لو بررت ذلك المصلحة العامّة وتتم وفقاً لتوجيهات وزارة الداخلية الإرشادية. عندما يشعر الإدعاء العام بأنّ مثل تلك التحذيرات ملائمة للظروف، يجب عليه إخطار الشرطة بذلك حتى يتثنى لهم توجيه التحذيرات للمشتبه فيهم. لو لم يتم توجيه التّحذير، لأن المشتبه فيه لا يقبله، يجوز للإدعاء العام مراجعة القضية مرة أخرى.

التحذير المشروط

8.4 يجوز أن يكون التحذير المشروط ملائماً عندما يعتبر المدّعي العام أنه في حين أن المصلحة العامّة تُبرّر وجوب المحاكمة، قد يخدم استيفاء المشتبه فيه لشروط مناسبة، تهدف إلى إعادة تأهيله أو للتعويض عما أقترفه، المشتبه فيه نفسه وكذلك الضّحيّة والجماعة بشكل أفضل وقد يشتمل ذلك على عمليات إصلاحية.

8.5 يجب أن يرضى الإدعاء بأن هناك أدلة كافية للتوقع الواقعي للإدانة وأن المصلحة العامّة تبرّر المحاكمة، إذا رُفض عرض التّحذير المشّروط أو فشل المشتبه فيه في الامتثال لشّروط التحذير المتّفق عليها.

8.6 يجب على المدعين العامين عند التوصل إلى قرارهم، اتّباع مبادئ الممارسات المتبعة للتحذيرات المشروطة وأي توجيهات تتعلق بها الصادرة من قبل أو التي وافق عليها مدير الادعاءات العامة.

8.7 حيث يعتبر الإدعاء العام أن التّحذير المشّروط مناسباً، يجب عليهم إخطار الشرطة أو السلطة الأخرى المسؤولة عن إصدار التحذير المشروط، بالإضافة إلى بيان الشّروط الملائمة لكي يتثنى إصداره.

الشّبان

8.8 يجب أن يضع الإدعاء العام مصلحة الشّاب في الاعتبار عند تقريّر إن كانت محاكمته تخدم المصلحة العامّة. على أية حال لا يجب أن يتجنّب الإدعاء العام رفع الدعوى لمجرد صغر سن المتهم. إنّ خطورة الجرم أو سلوك الشّاب في الماضي لهما أهمية كبرى.

8.9 إن القضايا التي تتناول الشّبان عادة ما تحال فقط إلى خدمة الإدعاء العام لرفع الدعوى إذا كان الشّاب قد تلقى توبيخاً مسبقاً وإنذاراً نهائياً، إلا إذا كان الجرم المرتكب على درجة من الخطورة بحيث يليق استخدام أي من هذين الإجراءين أو لا يعترف الشاب بارتكاب الجرم. فالشيء المتوخى من التّوبيخات والإنذارات النّهائية هو منع تكرار ارتكاب الجرم ولكن واقع ارتكاب الشاب لجرم مرة أخرى يشير إلى أن تلك المحاولات التي بذلت لإبعاده عن دخول المحاكم لم تكن فعّالة. لذا، ستتطلب المصلحة العامّة عادة الإحالة إلى المحاكمة في مثل هذه الحالات، إلا إذا كانت هناك عوامل واضحة للمصلحة العامّة تعارض المحاكمة.

9 أصول المحاكمة

9.1 تُطبق خدمة الإدعاء العام الإرشادات الحالية للقضاة الجزئيين الذين عليهم تقرير إن كانت القضايا ستحال إلى محكمة التّاج (محكمة الجنايات)، عندما يتيح الجرم الاختيار ولا يعترف المتهم بالذنب. يجب على المدعين العامين التوصية بإحالة القضايا إلى محكمة الجنايات عندما يكونوا على قناعة بأن الإرشادات تطلب منهم ذلك.

9.2 لا ينبغي أبداً أن تكون السرعة هي السبب الوحيد لطلب بقاء قضية في المحاكم الابتدائية. ولكن على المدعين العامين النظر في تأثير أي تأخير محتمل من جراء إحالة القضية إلى محكمة الجنايات، وفي أي إجهاد وضغط محتمل قد يتعرض إليه الضّحايا والشّهود في حالة تأخر القضية.

10 قبول الإقرار بالذنب

10.1 قد يرغب المتّهمون في الإقرار بالذنب فيما يتعلق ببعض التهم ولكن ليس جميعها. أو بدلاً من ذلك، قد يرغبون في الإقرار بالذنب في تهمة مختلفة، من المحتمل أن تكون أقل خطورة، لأنهم يعترفون فقط بجزء من الجريمة. على المدعين العامين أن يقبلوا فقط إقرار المتهم إذا اعتقدوا أن المحكمة قادرة على إصدار حكم يتماشى مع خطورة الجرم، خصوصا إذا كان ذلك الجرم ينطوي على عناصر تزيد من قسوة أو خطورته. ولا ينبغي أن يقبل الإدعاء العام أبدا الإقرار بالذنب لمجرد أنه إقرار مناسب.

10.2 عند النظر في قبول الإقرارات المقدمة، يجب على المدعين العامين التأكد من أن مصالح الضّحيّة و، أينما كان ذلك ممكناً، أي آراء تعبر عنها الضحية أو عائلة الضّحيّة، يتم أخذها في الحسبان عند تقرير إذا كان قبول الإقرار يخدم المصلحة العامّة أم لا. ومع ذلك، يبقى القرار بيد المدعي العام.

10.3 يجب التوضيح إلى المحكمة على أي أساس تم تقديم الإقرار وقبوله. في الحالات التي يعترف المتهم بالتهم الموجهة إليه ولكن على أساس وقائع مختلفة عن تلك التي ترد في قضية الإدعاء، وحيث ربما قد يؤثّر ذلك على الحكم بشكل كبير، يجب دعوة المحكمة إلى سماع الأدلة لتحديد ما حدث، وبعد ذلك يتم إصدار الحكم على ذلك الأساس.

10.4 عندما يكون المتهم قد أشار سابقا بأنه سيطلب من المحكمة أخذ جرم ما في الاعتبار عند إصدار الحكم ولكنه يرفض الاعتراف بذلك الجرم في المحكمة، سينظر الإدعاء العام فيما إذا كانت المحاكمة لازمة بخصوص ذلك الجرم. على المدعين العامين التوضّيح إلى محامي الدّفاع وإلى المحكمة أنه من المحتمل أن تخضع محاكمة ذلك الجرم إلى مراجعة أخرى.

10.5 يجب توجيه عناية خاصة عند اعتبار الإقرارات التي تُمكّن المتهم من تجنّب فرض أدنى حكم إلزامي عليه. عندما يتم عرض الإقرارات، يجب على المدعين العامين أن يضعوا نصب أعيينهم أن الأوامر التبعية يمكن إصدارها في حالة بعض الجرائم فقط ولكن ليس لغيرها.

11 دور المدّعين في الحكم

11.1 على المدّعين العامين لفت نظر المحكمة إلى:

- أي عوامل مهيّجة أو مخفّفة كشفت عنها قضية الإدعاء؛
- أي تصريح شخصي للضحيّة؛
- أينما يكون مناسباً، دليل لوقع وتأثير الجرم على جماعة ما؛
- أي نصوص قانونية أو توجيهات للحكم التي من شأنها تقديم العون؛
- أي شروط قانونية ذات صلة تتعلّق بالأوامر التبعية (مثل أوامر السلوك غير الاجتماعي).

11.2 على المدّعي العام تحدي أي تأكيد يقدمه الدّفاع بغرض تّخفيف الحكم الذي يكون غير صحيحاً أو مضلّلاً أو باطلاً. إذا ثابر الدّفاع في التّأكيد، ويبدو أن الأمر له علاقة بالحكم، يجب دعوة المحكمة لسماع الأدلة لتقرر الوقائع والحكم وفقا لذلك.

12 إعادة بدء الدعوى

12.1 يجب أن يكون بوسع الناس الاعتماد على القرارات التي تتخذها خدمة الإدعاء العام. وفي العادة، إذا قامت خدمة الإدعاء العام بإبلاغ مشتبه فيه أو متهم بأنها لن تقوم بالإدعاء ضده، أو أن الدعوى قد توقفت، فإن ذلك هو نهاية المطاف ولن تفتح القضية من جديد. ولكن توجد في بعض الأحيان أسباب خاصّة تؤدي إلى عودة خدمة الإدعاء إلى فتح ملفات الإدعاء مرة أخرى، خصوصا إذا كانت القضية خطيرة.

12.2 وتتضمن تلك الأسباب ما يلي:

أ) الحالات النادرة حيث يبين إلقاء النظر من جديد على القرار الأصلي أنهّ كان خاطئاً بشكل واضح ولا ينبغي أن يظل قائماً؛

ب) القضايا التي أوقفت لكي يتم جمع وإعداد المزيد من الأدلة التي من المحتمل أن تصبح متوفرة في المستقبل القريب. ففي مثل هذه القضايا، يبلغ المدّعي العام المتهم بأن الإدعاء ضده قد يبدأ مرة أخرى؛ و
ج) القضايا التي أوقفت بسبب نقص في الأدلة ولكن تم فيما بعد اكتشاف أدلة بالغة الأهميّة.

12.3 قد تكون هنالك أيضاً حالات استثنائية التي، بعد إعلان البراءة المتهم من ارتكاب جرم خطير، يجوز للمدّعي العام، تقديم طلب كتابي بموافقة مدير الادعاءات العامّة، إلى محكمة الاستئناف لطلب أمر بإسقاط البراءة والطلّب بإعادة محاكمة المتهم مرة أخرى، وفقاً للجزء 10 من قانون العدالة الجنائية الصادر عام 2003.

إنّ مجموعة *المبادئ القانونية* هي وثيقة عامّة. وتتوفر على موقع خدمة الإدعاء العام على الإنترنت www.cps.gov.uk .

يمكن الحصول على نسخ أخرى من:

Crown Prosecution Service
Communications Branch
50 Ludgate Hill
London EC4M 7EX
هاتف: 020 7796 8030
فاكس: 020 7796 8351

عنوان البريد الإلكتروني: publicity.branch@cps.gsi.gov.uk

تتوفر التّرجمة باللّغات الأخرى وأشرطة كاسيت سّمعية أو نسخ بالبرايل. برجاء الاتّصال بفرع الاتصالات Communications Branch (كما يرد الذكر أعلاه) للحصول على التّفاصيل.